OIC/COMCEC/29/2013/

الأصل إنجليزي:

تقرير

الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

حول

تنفيذ برنامج العمل العشري المقدم إلى

الاجتماع التاسع والعشرين

للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري(كومسيك)

اسطنبول، الجمهورية التركية

18- 21 نوفمبر 2013

الفهرست

	المحتويات	رقم الصفحة
أولاً	تقديم	1
ثانياً	التعاون في ميدان التجارة	2
ثالثاً	الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية	7
رابعاً	التعاون في قطاع النقل والمواصلات	11
خامساً	تنمية قطاع السياحة	12
سادساً	التعاون في القطاعين المالي والإحصائي	14
سابعاً	دور القطاع الخاص	15
ثامناً	البرامج الإنمائية الخاصة لمنظمة التعاون الإسلامي	17
تاسعاً	التعاون مع المنظمات الإقليمية	18
عاشراً	تقييم وتوصيات	19
–	الملاحق	23

أولا: تقديم

1- ما فتئت الأمانة العامة تتابع وتنسق مختلف عمليات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بمؤسسات المنظمة التي تزاول نشاطاتها في ميدان التعاون الاقتصادي، وذلك وفقاً لقرارات واتفاقيات ومقررات المنظمة ذات الصلة. ويتناول هذا التقرير مختلف النتائج التي تمخضت عنها هذه الجهود التنسيقية، ومن ضمنها سلسلة المساعي التي قامت بها الأمانة العامة لدى السلطات المختصة في الدول الأعضاء في المنظمة، وكذا الشركاء الدوليين، وذلك من أجل تنفيذ برامج المنظمة ومشاريعها، استناداً إلى مختلف الردود التي تتلقاها في هذا الشأن.

2- وتشمل النشاطات الرئيسية التي يتناولها هذا التقرير مختلف المبادرات التي قام بها الأمين العام من أجل الحصول على وثائق الامتيازات ذات الصلة اللازمة لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي. وفي السياق ذاته، ساهمت جهود ضمان مشاركة الكتل الاقتصادية الإقليمية بفعالية في آلية تسهيل التجارة الإسلامية البينية، في ربط الصلة مع منظمات إقليمية مثل، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والبلدان النامية الثمانية، وغيرها. وبالإضافة إلى اجتماع المجموعات الإقليمية خلال السنة التي يناولها هذا التقرير، انصب الاهتمام، في المقام الأول كذلك، على إنشاء نظام الشباك الموحد بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك من أجل تسريع وتيرة التجارة الإسلامية البينية من خلال وضع آليات لإلغاء التعريفات الجمركية وأخرى إدارية.

3- وخلال السنة التي يتناولها هذا التقرير، اتسمت التداخلات المتعلقة بصناديق تمويل التجارة وتخفيف وطأة الفقر وبرامجها بالمتانة، حيث اعتبرت، تقريباً كل المشاريع الإنمائية التي يستهدفها التمويل ملائمة وناجعة. وقد شق البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا طريقه بكل قوة، اعتباراً من عام 2012، ويجري إعداد برنامج جديد بديل، في وقت ينصب فيه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية على تنفيذ مشاريع جديدة في القطاع الفرعي المتعلق بالإسكان. كما يجري إعداد إطار تنفيذي جديد للبحوث والتطوير يتعلق بخطة عمل القطن لمنظمة التعاون الإسلامي. أضف إلى ذلك أن إعادة ترتيب المشروع الإقليمي لغرب أفريقيا حول

تنمية السياحة المستدامة قد برزت في إطار التعاون الحالي مع الشركاء الدوليين لمنظمة التعاون الإسلامي.

4- أما في القطاع الزراعي، فقد واصلت الدول الأعضاء مباحثاتها بشأن الوثيقة الإطارية للسياسات التي أعدتها اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك). في حين، يلاحظ أن المشاريع المتعلقة ببناء القدرات لدى العاملين في مجال الإرشاد الزراعي توجد قيد التنفيذ وأحرزت تقدماً ملحوظاً في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك يلاحظ أيضاً أن النشاطات الرامية إلى تعزيز القطاع الخاص قد شهدت عقد اجتماع للجهات المعنية لإعداد الطرق والكيفيات لإنشاء منبر للتعاون بين شركات تصنيع المنتجات الزراعية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. بينما يجري تكثيف الاتصالات من أجل ضمان الاستجابة الملائمة من القطاع الخاص للاقتراح الداعي إلى إحداث قاعدة بيانات للمستثمرين الملائكيين، وكذا إنشاء شبكة للحاضنات التكنولوجية والتجارية، هذا فضلاً عن النشاطات المتعلقة بتنمية التجارة التي تزاولها في هذا المجال المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي.

5- وقد خلص التقرير، عند تقييم مستوى النجاح المحرز في عملية تنفيذ مختلف المشاريع، إلى أن التدخلات التي تمت من خلال تمويل المشاريع قد تطورت بشكل لافت، في وقت تشهد فيه برامج بناء القدرات تطوراً متنامياً. كما يقتضي الأمر تعزيز عملية بناء القدرات في مجال تصميم المشاريع بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذا تضافر الجهود لعقد منتديات للاستثمار، وذلك من أجل الانتقال بغالبية هذه المشاريع من مرحلة الإعداد الحالية إلى مرحلة التنفيذ.

ثانيا: التعاون في المجال التجاري

6- استمر حضور مسألة تنفيذ إستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتشجيع التجارة الإسلامية البينية في برنامج عمل المنظمة بقوة. ففضلا عن الأنشطة الجارية الخاصة بتعزيز التجارة وتمويلها وائتمان الصادرات، بذلت مؤسسات المنظمة العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري جهودا جبارة لتنويع برامجها واعتماد وتشجيع آليات ومبادرات جديدة لتعزيز عملية تسهيل المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء. ويشمل هذا الأمر تركيزا متجددا

على اقتراح البرامج والمبادرات الرامية إلى إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وكذا النشاطات الحالية التي تهدف إلى مواءمة الإجراءات الجمركية.

7- ووفقاً لذلك، سجلت التجارة الإسلامية البينية نمواً مستمراً خلال السنة التي يتناولها هذا التقرير. فقد ارتفعت حصة أجمالي تجارة الدول الأعضاء من 17.80% عام 2011 إلى 18.21% عام 2012. وعلى غرار ذلك سجل حجم التجارة الإسلامية البينية ارتفاعاً حيث انتقل من 681.60 بليون دولار أمريكي عام 2011 إلى 742.74 بليون دولار أمريكي عام 2012، مسجلاً بذلك زيادة ناهزت 14.4%.

8- وفضلا عن النشاطات التقليدية التالية للأمانة العامة للمنظمة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، عقد اجتماع للتنسيق والتقييم جمع مؤسسات المنظمة حول تنفيذ مختلف الأنشطة في مجال تشجيع التجارة الإسلامية البينية. وعقد الاجتماع الخامس للفريق الاستشاري المعني بتعزيز التجارة الإسلامية البينية في الدار البيضاء بالمملكة المغربية يومي 27 و28 فبراير 2013. واستعرض ممثلون عن عشر دول أعضاء وعن مؤسسات المنظمة العاملة في مجال التعاون الاقتصادي وعن عدد من الشركاء الدوليين المشاركين في الاجتماع تطبيق البرنامج التنفيذي لخطة الطريق من أجل بلوغ الأهداف الخاصة بالتجارة الإسلامية البينية. وركزت المناقشات والعروض كذلك على تطوير طرائق لتقييم البرنامج التنفيذي والطريق نحو المستقبل.

9- شدد الاجتماع على الدور الهام الذي تضطلع به الدول الأعضاء في دعم تطبيق البرنامج التنفيذي من خلال مشاركتها في الأنشطة المحددة للبرنامج وأوصى ب: 1) دعوة كبريات الدول الأعضاء في التجارة الإسلامية البينية بما فيها بلدان المنظمة الأقل نموا إلى المشاركة في اجتماعات الفريق الاستشاري للمساهمة في مختلف برامج وأنشطة البرنامج التنفيذي، و 2) دعوة الدول الأعضاء إلى وضع خطة لدعم تمويل التجارة، و3) تشجيع تنفيذ مبادرة مساعدة التجارة (AfT) و 4) عقد مؤتمر لشبكة أجهزة منظمة التعاون الإسلامي المعنية بتشجيع التجارة بهدف تعزيز دورها في تطبيق البرنامج التنفيذي و5) تدارس ووضع إطار للرصد والتقييم للبرنامج التنفيذي.

أ- **نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي**

10- استمر موضوع الجهود الرامية إلى ضمان تنفيذ الدول الأعضاء للصكوك متعددة الأطراف الخاصة بنظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي حاضراً بقوة في أنشطة المنظمة. ووفقا لمسعى مناشدة وزراء الدول الأعضاء لاستكمال عملية المشاركة في النظام، وجه الأمين العام خطابات خاصة لوزراء كل من البحرين والكامرون وجيبوتي وغينيا وغينيا بيساو وإيران والكويت والمالديف وموريتانيا والمغرب ونيجيريا على التوالي في يناير 2013.

11- ومنذ الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك، التي عقدت من 8 إلى 11 أكتوبر 2012، وقعت كل من السودان وكوت ديفوار والنيجر اتفاقيات خطة التعريفة التفضيلية وقواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية، فيما وقعت موريتانيا وبنين اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية الثلاث. كما توصلت الأمانة العامة بوثائق تصديق كل من غامبيا على خطة البريتاس، وتصديق جيبوتي على الاتفاقية الإطارية، وإيران على قواعد المنشأ لنظام الأفضلية التجارية، والمغرب على نظام الأفضلية التجارية وقواعد المنشأ. وقد صادقت (30) دولة حتى الآن على الاتفاقية الإطارية بينما صادقت (16) دولة عضو على بريتاس و(15) دولة عضو على قواعد المنشأ لنظام الأفضلية التجارية. وتوجد رفقة هذا التقرير وثيقة تبين وضع توقيع وتصديق الاتفاقيات الاقتصادية للمنظمة إلى حدود 31 مارس 2013.

12- وفي هذا السياق، يُطلب من الدول الأعضاء التي لم تنته بعد من عملية توقيع نظام الأفضليات التجارية ولم تصادق عليه بعد أو لم تحول بعد قوائمها وفقا لقرارات الكومسيك، أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. ويشمل هذا تقديم حصص تخفيضها السنوية المحددة مع قائمة المنتوجات (جداول التخفيضات)، وعينات للشهادات ونموذج أصلي مطبوع للأختام المستخدمة في جماركها وإنهاء التدابير الداخلية التشريعية منها والإدارية.

13- ووفقا لما سبق، تحتاج لجنة المفاوضات التجارية إلى الانعقاد في أقرب وقت ممكن، وذلك بمجرد الحصول على العدد اللازم للتصديقات وقوائم التخفيضات، وفقاً للمتطلبات القانونية ذات الصلة.

ب- المشاورات مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية

14- ووفقا للجهود الجارية لمواءمة تنفيذ أنظمة المنظمة الخاصة بالتعريفات الجمركية مع تلك الخاصة بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ذات العضوية المشتركة مع المنظمة، أرست الأمانة العامة اتصالات مع المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (إيكاس). وفي هذا السياق، وجه الأمين العام يوم 2 فبراير 2013 خطاباً إلى الأمين العام لإيكاس وأرفقه بإحاطة حول نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي، مقترحاً إنشاء آلية مشتركة لمناقشة هذا النظام وباقي القضايا الاقتصادية ذات الصلة. كما واصلت الأمانة العامة مشاوراتها مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا حول نفس الموضوع. وشدد الأمين العام للمنظمة ورئيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا خلال اجتماع عُقد في مقر الأمانة العامة في جدة يوم 13 يناير 2013 على أهمية انضمام بلدان الاتحاد إلى نظام الأفضليات التجارية، فيما أكد رئيس لجنة الاتحاد على ضرورة إجراء تقييم لأثر نظام الأفضليات التجارية على بلدان الاتحاد قبل انضمامها إلى هذا النظام.

اجتماع فريق الخبراء حول التعاون الاقتصادي الإقليمي البيني:

15- عقد البنك الإسلامي للتنمية في مقره يومي 15 و 26 سبتمبر 2012 الاجتماع الأول للخبراء حول التعاون الاقتصادي الإقليمي البيني: تسخير قدرات التجارة الإقليمية البينية من خلال تعزيز التعاون العبر إقليمي. ويهدف هذا الاجتماع إلى زيادة التعاون مع التجمعات التجارية دون الإقليمية من أجل الدفع بتطبيق البرنامج التنفيذي. وحضر الاجتماع، بالإضافة إلى مؤسسات المنظمة ذات الصلة،ممثلون عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التعاون الاقتصادي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها(كومسيا) وجامعة الدول العربية واتحاد المغرب العربي.

16- وخلص الاجتماع إلى عدد من الأفكار والتوصيات منها: 1) تشكيل فريق عمل لتحديد قطاعات ومواضيع التعاون ذات الأولوية وتقاسم المعلومات بين الأطراف، 2) تشجيع وتعزيز التعاون بين المناطق في مجال تجارة الخدمات وتسهيل تقاسم المعرفة وأفضل الممارسات في هذا المجال على الصعيد عبر الإقليمي، 3) تسهيل تعاون القطاع الخاص عبر المناطق لتعزيز التجارة والاستثمار ودعم مشاركة القطاع الخاص في معارض الأعمال والمعارض التجارية، 4) تشجيع تقاسم المعرفة ونقل التكنولوجيا بين المناطق لتسخير إمكانات التجارة عبر الإقليمية، 5) تشجيع استخدام البحوث لمعالجة المشاكل

المشتركة ووضع برامج فعالة لتعزيز التجارة، 6) توسيع استخدام أساليب وآليات تسهيل التجارة مثل الشبابيك الموحدة وتبادل البيانات إلكترونياً وتحديث نظام التخليص الجمركي. وطلب الاجتماع من البنك الإسلامي للتنمية من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية إعطاء الأولوية للمشاريع التي من شأنها تعزيز التجارة الإقليمية البينية في إطار المنظمة، وأوصى ببذل الجهود لحشد الموارد المشتركة عبر المناطق في مجال تنمية التجارة، ولاسيما المبادرات الإقليمية لمساعدة التجارة.

ج) مبادرة الشباك الواحد لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي

17- عُقد منتدى منظمة التعاون الإسلامي رفيع المستوى حول تيسير التجارة ومبادرات الشباك الواحد لتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي بشراكة بين حكومة المملكة المغربية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة في الدار البيضاء، وذلك يومي 25 و 26 فبراير 2013. وعرف المنتدى مشاركة فعالة من ممثلين عن 25 دولة من الدول الأعضاء وعدد من المنظمات الدولية ذات الصلة مثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وجامعة الدول العربية والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا والتحالف العالمي للوجيستية الفعالة والاتحاد الدولي للنقل عبر الطرق والتحالف الإفريقي للتجارة الإلكترونية. وألقى المشاركون عروضاً حول أفضل الممارسات في مجال طرائق الشباك الواحد. كما استعرض المنتدى سبل ووسائل تنفيذ مبادرة الشباك الواحد في الدول الأعضاء في المنظمة.

18- اتفق المنتدى على تشكيل فرقة عمل في إطار الفريق الاستشاري لتعزيز الإسلامية البينية، وذلك بدارسة إمكانية تنفيذ ومتابعة مبادرة الشباك الواحد في الدول الأعضاء للمنظمة، وعيّن المركز الإسلامية لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة منسقين ضمن فرقة العمل، بمشاركة كل من الأمانة العامة ولجنة الكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية والشركاء الدوليون مثل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية. وستعلن فرقة العمل على صياغة خارطة الطريق والشروط المرجعية لتنفيذ هذه المبادرة. وتشمل توصية المنتدى اقتراح أن يبدأ تنفيذ المشروع بالدول الأعضاء التي وقعت وصادقت على نظام الأفضليات التجارية، وإنشاء شباك واحد لمنظمة التعاون الإسلامي على أساس دون إقليمي كخطوة أولى نحو تنفيذ أوسع للمشروع.

د) تمويل التجارة

19- بلغت اعتمادات المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة (ITFC)، في عام 2012، حوالي 4.466 مليون دولار أمريكي، مقابل 3.033 مليون دولار أمريكي في عام 2011، وهو ما يمثل زيادة قدرها 47%. وبالمثل، ارتفع معدل الإنفاق بنسبة 42٪ من 2.826 مليون دولار في عام 2011 إلى 3.999 مليون دولار أمريكي في عام 2012. وعليه، يتجلى الدعم الذي قدمته هذه المؤسسة لتمويل التجارة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على مدى الخمس سنوات من خلال النمو الكبير في حجم الاعتمادات، والتي تضاعفت تقريبا لتصل إلى 4.5 مليار دولار أمريكي في عام 2012 مقابل 2.5 مليار دولار أمريكي في عام 2008.

هـ) المعايير والمقاييس

20- نجح معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية منذ إنشائه في أغسطس 2010 نجاحا كبيرا في إتمام عمله الهيكلي وتقديم صفحة موقعه التفاعلي على الإنترنت. وقد ارتفع عدد أعضاء المعهد بصورة كبيرة من عشرة أعضاء سنة 2010 إلى 23 عضوا سنة 2013. وبعد اعتماد الوثائق الثلاث التي أعدها فريق منظمة التعاون الإسلامي للخبراء المعنيين بتوحيد معايير الحلال، أنشأ المعهد سبع لجان فنية ضمن إدارة توحيد المعايير، بما فيها لجنة معنية بقضايا الأغذية الحلال. وتعنى اللجان الأخرى بمسائل مواد التجميل الحلال

وقضايا مواقع الخدمات، والطاقات المتجددة والسياحة والخدمات ذات الصلة، والعمليات الزراعية، والنقل. كما أنشأ المعهد لجنة مستقلة للاعتماد تابعة له.

21- تم عقد منتدى معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية بنجاح في أنتاليا بتركيا من 6 إلى 9 نوفمبر 2012. وشكل المنتدى منبرا مناسبا للجمع بين الفاعلين الوطنيين والدوليين في مجال توحيد المعايير والاعتماد والمقاييس من داخل البلدان الإسلامية ومن خارجها، وذلك لتشجيع التجارب وتقاسم المعرفة. وشارك في المنتدى أكثر من 160 مندوبا من 35 بلدا ومن عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها مؤسسات المنظمة ذات الصلة، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) واللجنة الدولية الكهربائية الفنية (IEC) واللجنة الأوربية لتوحيد المقاييس الكهربائية والفنية (CENELEC) والمحفل الدولي للاعتماد والتعاون الدولي في مجال الاعتمادات المختبرية (ILAC).

22- كما عقد الاجتماع السادس لمجلس مدراء معهد المعايير والمقاييس والاجتماع الرابع للجمعية العامة في إسطنبول بالجمهورية التركية من 15 إلى 17 أبريل 2013، واللذان اعتمد سلم التقييم والمساهمات الإلزامية السنوية لأعضاء المعهد في ميزانيته.

ثالثاً: الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

أ) المؤتمر الإسلامي السابع للأمن الغذائي والتنمية الزراعية:

23- اعتذرت حكومة جمهورية السنغال عن استضافة المؤتمر الإسلامي الوزاري السابع للأمن الغذائي والتنمية الزراعية، الذي كان مقررا عقده في دكار من 14 إلى 16 نوفمبر 2013، وذلك لأسباب تتعلق بشح الميزانية. ولذلك أبلغت الأمانة العامة جميع الدول الأعضاء بتأجيل عقد المؤتمر وطلبت النظر في استضافته من قبل دولة أخرى

ب) إنشاء مؤسسة التعاون الإسلامي للأمن الغذائي في كازاخستان:

24- تنفيذا لقرارات مجلس وزراء الخارجية في دورته التاسعة والثلاثين التي عقدت في جيبوتي من 15 إلى 17 نوفمبر 2012، والقمة الإسلامية الثانية عشرة التي عقدت في القاهرة، بجمهورية مصر العربية، في الفترة من 2 إلى 7 فبراير 2013، اجتمع فريق الخبراء الحكوميين، المعني بصياغة الوثيقة التأسيسية لمؤسسة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي التي اتفق على أن تستضيفها كازاخستان، في استانا، جمهورية كازاخستان، في الفترة من 11 إلى 13 يونيو 2013. درس اجتماع فريق الخبراء، الذي

حضره أكثر من 60 خبيرا من 30 دولة عضوا في منظمة التعاون الإسلامي، مشروع النظام الأساسي للمؤسسة الجديدة المتخصصة في الأمن الغذائي وانتهى من صياغته. واعتمد الفريق أيضا اسما مناسبا للمؤسسة وهو المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، وأوصى بدراسة مشروع النظام الأساسي لها واعتماده في الدورة الـ 40 لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي.

25- قُدِم تقرير فريق الخبراء الحكوميين ومعه مشروع النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إلى الدورة السادسة والثلاثين للجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي انعقدت في جدة، بالمملكة العربية السعودية، في الفترة من 30 يونيو إلى 2 يوليو 2013. ودعت اللجنة الدول الأعضاء لتقديم مزيد من الملاحظات حول مشروع النظام الأساسي قبل نظره في نهاية المطاف في الدورة الـ40 لمجلس وزراء الخارجية، المقرر عقدها في كوناكري، جمهورية غينيا، في الفترة من 9 إلى 11 ديسمبر 2013 .

26- جدير بالذكر أن المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي تهدف إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. ويشمل ذلك تعبئة الموارد وإدارتها من أجل تطوير الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي، وصياغة وتنفيذ السياسات الزراعية المشتركة، ورصد حالة الأمن الغذائي في الدول الأعضاء من أجل تحديد التدخلات اللازمة والقيام بها، من بين أمور أخرى.

ج) خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بالقطن.

27- وتنفيذا لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بالقطن (2007–2016)، وجهت الأمانة العامة مراسلة إلى مراكز الامتياز وإلى مؤسسات المنظمة ذات الصلة تحدد فيها مختلف التدابير التي ينبغي اتخاذها سنة 2013. وتشمل هذه التدابير تحديث الأهداف ذات الصلة للخطة فيما يتعلق بإنشاء بنك لجينات القطن وبنك للمعلومات الخاصة بالقطن وذلك لتسهيل الوصول إلى المعلومات والإحصائيات، ووضع نظام للتبادل خاص بتسويق القطن.

28- راجعت اللجنة التوجيهية المعنية بخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن في اجتماعها السادس المنعقد في 3 إبريل 2013 في أنقرة، تركيا، راجعت الخطة المذكورة

أعلاه للعام 2013، ، ورحب الاجتماع السادس باستعداد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب لتوفير الدعم التقني لمالكي المشاريع لاستكمال الوثائق اللازمة المتعلقة بمشروعات القطن، التي تمت الموافقة عليها ضمن إطار خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن.

29- بعد تعميم مشروع تعزيز إنتاجية القطن، الذي قدمه المعهد السنغالي للبحوث الزراعية/ شركة التنمية والمنسوجات (SODEFITEX)، أحد مراكز التميز لخطة عمل منظمة التعاون الإسلامي بشأن القطن، على الهيئات المعنية، تلقت الأمانة العامة ردا من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، يطلب فيه التفاصيل اللازمة من أجل تيسير النظر فيه بشكل إيجابي.

30- من ناحيته نظم مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، في إطار برامجه المعنية ببناء القدرات، خمسة برامج تدريبية عن علم الزراعة وتكنولوجيا الألياف في القطاع الفرعي للقطن في عدد من الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وهي تحديداً أوغندا وموزمبيق وتوغو ومالي منذ أكتوبر 2012.

د) إنشاء اتحاد منظمة التعاون الإسلامي للصناعات الغذائية الزراعية

31- إضافة إلى التقارير السابقة حول هذا الموضوع، تلقت الأمانة العامة تقارير من الدول الأعضاء بشأن مُسودة النظام الأساسي للاتحاد المقترحة، كما قدمت مجدداً مسودة النظام الأساسي للدول الأعضاء لتوجيه المناقشات أثناء اجتماع الشركاء الأول للرابطة المقترحة الذي عُقد في مسقط بسلطنة عمان في 14 مايو 2013، على هامش معرض الصناعات الزراعية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المزمع عقد من 13 إلى 16 مايو 2013 في مسقط بسلطنة عمان.

32- اجتذب الاجتماع مسؤولين حكوميين على مستوى الخبراء ورؤساء شركات خاصة تعمل في مجال صناعات الأغذية الزراعية في دول منظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة إلى شركاء المنظمة العاملين في هذا المجال. تشمل الأهداف الرئيسية للرابطة كما أوضحتها مسودة النظام الأساسي المساهمة في زيادة إيرادات صادرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال العمليات الصناعية ذات القيمة المضافة، وتيسير التجارة البينية الإسلامية في مجال الأغذية المصنعة، ومساعدة منتجي الأغذية الزراعية الصغار والمتوسطين لاختراق الأسواق الدولية، وبناء روابط قوية مع المؤسسات الداعمة للأغذية

الزراعية، مثل البنوك ومؤسسات البحوث والتدريب المهني، ووكالات التوحيد القياسي، وجمعيات المزارعين.

33- أوصى الاجتماع بضرورة مواصلة الجهود الجارية الرامية إلى تيسير إنشاء الاتحاد، بما في ذلك إنشاء مجموعة تواصل بالبريد الإلكتروني بين الجهات المعنية لإثراء مشروع النظام الأساسي والخطة من أجل الأنشطة المقبلة. كما أوصى الاجتماع بضرورة مواصلة معالجة القضايا بالغة الأهمية مثل نقل التكنولوجيا والبحوث والتواصل بين هيئات القطاع الخاص بهدف زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للدول الأعضاء في المنظمة في مجال الصناعات الزراعية، والعمل الوثيق مع الشركاء الدوليين في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة.

هـ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال إنتاج القمح:

34- وعملاً بقرارات التي تبنتها الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك، حضرت وفود 11 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي ورشة العمل السالفة الذكر، والتي نظمتها وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية في جمهورية تركيا بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك في إزمير بتركيا يومي 15 و16 يناير 2013. وقد هدفت ورشة العمل إلى استعراض الموقف الحالي لإنتاج القمح، واستكشاف السُبل والسائل الممكنة لتحسين التعاون البيني الإسلامي في هذا المجال.

35- خلص المؤتمر إلى عدة توصيات أبرزت أهمية تحسين القدرة المؤسساتية والبشرية في عدد من الدول لزيادة إنتاج القمح، ودور الاستثمارات في تحسين إنتاج القمح من خلال وضع سياسات سليمة لتشجيع الاستثمارات وتطوير برامج ومشروعات استثمارية مشتركة في هذا المجال، ضمن أمور أخرى. وقد قامت الأمانة العامة بتعميم مخرجات ورشة العمل على كافة الدول الأعضاء في المنظمة وطلبت منها الإحاطة علماً بتوصياته على النحو الواجب.

و) تدريب خبراء الإرشاد الزراعي

36- تماشياً مع القرارات ذات الصلة بشأن تطوير القدرة التقنية للقطاع الزراعي، توسّطت الأمانة العامة لدى البنك الإسلامي للتنمية الذي قام بتوفير التمويل الملائم لتنظيم ورشة عمل تدريبية لخبراء الإرشاد الزراعي بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي

هذا الصدد، نظم مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، برنامجا تدريبيا لخبراء الإرشاد الزراعي بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إزمير بتركيا، خلال الفترة من 21 – 24 مايو 2013. تتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج التدريبي في تعريف خبراء الإرشاد الزراعي بأساليب وممارسات جديدة، وتحديد الاحتياجات والقدرات، وكذلك تحسين التعاون البيني الإسلامي في مجال الزراعة.

37- خلال البرنامج التدريبي الممتد لثلاثة أيام أثرى خبراء الإرشاد الزراعي من 18 دولة عضوا في المنظمة معرفتهم بتطبيقات مبتكرة في مجال الإرشاد الزراعي والاستشارات، وبأساليب الإرشاد الزراعي وتقنياته، وبالتعاون الدولي والتعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال الإرشاد الزراعي. كما زار الخبراء مركز الارشاد الزراعي والتدريب أثناء الخدمة (TAYEM) في أيدين، تركيا.

38- خرج الخبراء في نهاية البرنامج بمجموعة من التوصيات، التي سلطت الضوء على أهمية: القدرات المؤسسية، والتكنولوجيا والكفاءة البحثية؛ تحسين الدورات المهنية قصيرة الأجل والفرص التعليمية غير الرسمية؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإرشاد الزراعي من خلال إنشاء أنظمة معلومات جغرافية منهجية بامتداد البلاد؛ والربط بين البحوث والإرشاد والمزارعين في أوساط المؤسسات الوطنية للبحوث الزراعية والجامعات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمزارعين؛ والمشروعات التي تشجع الأعمال الحرة للنساء مع التركيز على تحسين فرص العمل للنساء في المناطق الريفية، وغير ذلك من الأمور.

رابعاً: التعاون في قطاع النقل

مشروع منظمة التعاون الإسلامي للسكك الحديدية بين داكار وبورتسودان

39- في إطار المشاورات بين منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي حول تنفيذ مشروع السكك الحديدية بين داكار وبورتسودان، شارك البنك الإسلامي للتنمية في ورشة عمل التصديق على التقرير النهائي عن دراسات الجدوى الأولية عن الأجزاء غير المكتملة في مشروع الاتحاد الأوروبي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) لممر داكار–جيبوتي، والذي انعقد في جيبوتي يومي 18 و19 ديسمبر 2012. وقد أخذت ورشة العمل علماً بالانتهاء من تقارير دراسات الجدوى الأولية لمشروع الممر السالف الذكر، وأقرت بالحاجة

للانتقال سريعاً لمراحل التنفيذ التالية. كما حثت ورشة العمل البلدان المشاركة على تضمين الروابط المفقودة في برامجها التنموية المحلية.

40- وقد حصلت الأمانة العامة على النسخة الكاملة من دراسة ما قبل الجدوى عن الوصلات الناقصة من داكار–جيبوتي وأحالتها إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وشركاء/ مؤسسات التنمية. كما طلبت الأمانة العامة من الدول الأعضاء وشركاء/ مؤسسات التنمية النظر في إمكانية تقديم الدعم الفني والتمويلي للقائمين على مشروع منظمة التعاون الإسلامي في إعداد دراسات جدوى للقطاعات الوطنية على امتداد خط سكك حديد داكار– بورتسودان المقترح.

41- وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن دراسة ما قبل الجدوى ركزت على جدوى الوصلات الناقصة في ممر نقل داكار– جيبوتي سواء الطرق أو السكك الحديدية. وتناولت الدراسة الخصائص التقنية والاقتصادية وأداء السكك الحديدية القائمة وتقييم جدوى بناء وصلات السكك الحديدية المطلوب إنشائها في ممر داكار– جيبوتي. واقترحت الدراسة أيضا مسارين بديلين لبناء الوصلات الناقصة من ممر داكار– جيبوتي بمواصفات قياسية للسكة، وكذلك التكلفة التقديرية لتطوير شبكات السكك الحديدية القائمة إلى سكك قياسية.

42- وفي ضوء ما تقدم، أوصت الدراسة بالانتهاء من دراسات التصميم النظري للوصلات المكملة. كما أوصت بإنشاء لجان وطنية تضم مسؤولين من مختلف المؤسسات المعنية في قطاع النقل لرصد تنفيذ الأنشطة المخطط لها وتقييمها. وعلاوة على ذلك، شددت الدراسة على الدور الحاسم للمجموعات الاقتصادية الإقليمية التي يجتازها الممر، وهي الإيكواس، والإيكاس ، والكوميسا والإيجاد، في تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان المعنية وشركاء التنمية في هذا الصدد.

43- وفي ضوء ما سبق، قام كافة الشركاء، بمن فيهم البنك الإسلامي للتنمية والاتحاد الإفريقي والنيباد، بوضع جدول زمني لتطوير المقاطع المختلفة لمشروع سكك حديد دكار– بورتسودان على النحو التالي:

- إعداد مقترحات المشروعات وتقديمها لممولين محتملين بحلول يونيو 2014
- تنظيم مؤتمر للشركاء خلال النصف الثاني من 2014

44- يتم توعية الدول الأعضاء في هذا الصدد بالحاجة إلى إطلاق برامج محلية تتماشى مع الجدول الزمني.

45- وفي تطور آخر مُتصل، توصلت الأمانة العامة لتفاهم مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب حول تقديم الدعم التقني والمشورة اللازمة من خلال النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا لأصحاب المشاريع المحتاجين لهذا الدعم في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أثناء مرحلة تنفيذ مشروع السكك الحديدية بين داكار وبورتسودان. سيتخذ هذا الدعم شكل مساعدة للدول الأعضاء في المنظمة لصياغة المشاريع الخاصة بإنجاز مقاطعها بما يتسق مع مشروع ممر النقل المقترح. ومن شأن إجراء كهذا أن يسهل تدبير التمويل اللازم من الشركاء التقليديين لمنظمة التعاون الإسلامي.

خامسا: المنتدى الحادي عشر للنقل، والشئون البحرية والاتصالات

46- شاركت الأمانة العامة في المنتدى الحادي عشر للنقل والشؤون البحرية والاتصالات، الذي عقد في اسطنبول، تركيا، في الفترة من 5 إلى 7 سبتمبر 2013 برعاية وزارة النقل والشؤون البحرية والاتصالات بتركيا. وفر هذا الحدث إطارا جيدا لإطلاع المشاركين على أنشطة منظمة التعاون الإسلامي الجارية في مجال النقل والاتصالات. وعلاوة على ذلك، ركزت مداخلات المنظمة في المنتدى على ضرورة دعم نهجها الحالي في بناء شراكات أوسع لتنفيذ مشاريع النقل والبنية التحتية.

<u>سادساً</u>: <u>تطوير قطاع السياحة</u>

أ) المشروع الإقليمي حول التنمية المستدامة للسياحة في الشبكة العابرة للحدود للمنتزهات والمناطق المحمية في غرب إفريقيا

47- في مسعى للانتقال لمرحلة تنفيذ المشروع، ناشدت الأمانة العامة تكراراً الدول الأعضاء المشاركة تقديم تفاصيل عن المقاطع الخاصة بها من المشروع لتيسير تدبير التمويل من أجل تنفيذ هذه المشاريع. وقد تم تشجيع الدول الأعضاء في المقام الأول على تقديم مشاريع بعد إعادة صياغتها على وجه السرعة، وتقديم تقرير عن تنفيذ التوصيات الأخرى الصادرة عن مؤتمرات المانحين السابقة، ومن بينها ما يلي:

- ضرورة أن تعطي الدول الأعضاء المشاركة أولوية للمشروع في خططها التنموية، والنص على تخصيص موارد ذاتية لإطلاق الأنشطة المحددة على أراضيها.
- التوصية الخاصة بأن تقوم الدول الأعضاء المشاركة ببناء قدرات نقاط الاتصال الوطنية من أجل تنفيذ هذا المشروع

- ضرورة أن تستكشف الدول الأعضاء المشاركة طرقاً ووسائل لإشراك القطاع الخاص بنحو أكبر في إدارة المنتزهات والمناطق المحمية.

48- وفي ضوء التزام مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مؤخراً بإمكانية مساعدة مالكي المشاريع بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في إعادة صياغة مشاريعهم، فإن الأمانة العامة ترجع في شأن المُضي قدماً باتجاه التنفيذ السريع للمشروع إلى الدول الأعضاء المشاركة ومنظمة التجارة العالمية كشريك أُممي.

ب) الاجتماع الأول لمنتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك

49- شاركت الأمانة العامة في الاجتماع الأول لمنتدى السياحة للقطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك المنعقد في إزمير بتركيا يومي 7 و8 ديسمبر 2012. وقد نجح المؤتمر في التطرق إلى السياسات والاستراتيجيات والأدوات التي تُقوض السياحة المستدامة والقائمة على المجتمع المحلي في العالم وفي إقليم منظمة التعاون الإسلامي. وقد تحقق ذلك من خلال تقديم أوراق متخصصة من جانب كل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، ومن خلال تقديم مشاريع نموذجية في هذا المجال من جانب دول أعضاء مثل تركيا وماليزيا. كما تم التركيز على تخطيط جولات وتطوير برامج تسويق مشتركة فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة.

50- وبينما نجح الاجتماع في توفير منصة لمؤسسات القطاعين العام والخاص في مجال السياحة بغرض تبادل الأفكار والخبرات، فقد شارك عدد قليل فقط من الدول الأعضاء بسبب المهلة القصيرة التي منحها المنظمون. وفي هذا الصدد، اضطلعت الأمانة العامة بتجميع ومشاركة قاعدة بياناتها الخاصة بإنجازات القطاع الخاص فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة، بغرض تيسير مشاركة أكثر شمولاً في مثل هذه الأنشطة.

ج- المؤتمر الثالث للسياحة الصحية في البلدان الإسلامية

51- شاركت الأمانة العامة في المؤتمر الثالث للسياحة الصحية في البلدان الإسلامية الذي عقد في مشهد بالجمهورية الإسلامية الإيرانية يومي 18 – 19 ديسمبر 2012. وأبرز

الاجتماع القدرات الهائلة التي تزخر بها الدول الأعضاء في المنظمة في مجال السياحة الصحية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام فيما بين هذه البلدان.

52- ومن بين قرارات الاجتماع إنشاء لجنة للخبراء مفتوحة العضوية تتألف من الدول الأعضاء للمنظمة لاستكشاف إمكانيات إنشاء نظام للاعتماد في إطار منظمة التعاون الإسلامي مع الأخذ في الاعتبار الأنظمة الوطنية للاعتماد، وذلك لتسهيل هذا الفرع الهام من فروع قطاع الخدمات. كما دعا الاجتماع شركات التأمين والسلطات إلى بلورة وسائل وطرق للتعاون في توفير خدمات التأمين الطبي المشترك لتحفيز السياحة الصحية بين الدول الأعضاء في المنظمة.

د- المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة (المقبل)

53- إثر التوصل بمراسلة للحكومة السودانية تفيد فيها بسحب عرضها السابق لاستضافة المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة، طلبت المنظمة من الدول الأعضاء التقدم لاستضافة هذه الدورة. ونتيجة لذلك تقرر عقد الدورة المقبلة للمؤتمر في بنجول في جامبيا في الربع الأخير من سنة 2013.

54- وسيتضمن جدول أعمال الدورة بنوداً من بينها مناقشة تقرير الاجتماع الثالث للجنة التنسيق لتنفيذ إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء، وآلية ومعايير اختيار مدينة منظمة التعاون الإسلامي السياحية ومقترح الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن إنشاء مركز تراث للبلدان الإسلامية. وقد أرسلت الدعوات والوثائق ذات الصلة إلى الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية.

<u>سادساً</u>: <u>التعاون في القطاعين الإعلامي والإحصائي</u>

أ- تعزيز التمويل الاجتماعي

55- تواصل الأمانة العامة العمل مع مؤسساتها ومع شركاء آخرين لصياغة طرق وسبل تعميم التعاون بين الدول الأعضاء في القطاع المالي. وفي هذا الصدد، تعمل الأمانة العامة بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحث والتدريب على استكشاف سبل اقتسام أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء بغية تعزيز المالية الاجتماعية التقليدية ولاسيما مؤسستي

الزكاة والوقف لجعلها جزءاً من الإطار العام لإصلاحات القطاع المالي في الدول الأعضاء.

56- وتأتي الخطوات الحالية في التعامل مع جامعة الملك عبد العزيز في جدة، وهي مؤسسة انخرطت عن قرب في تنظيم المؤتمرات الدولية الثماني الأخيرة حول الاقتصاد والمالية الإسلامية، في إطار جهود تكثيف الاتصالات مع الأطراف الوطنية المهتمة ومع المؤسسات ذات الصلة لتنفيذ إطار التعاون المذكور. ونعقدت الدورة التاسعة للمؤتمر الدولي حول الاقتصاد والمالية الإسلامية من 9 – 11 سبتمبر 2013 في اسطنبول، تركيا، تحت شعار "النمو والعدالة والاستقرار من المنظور الإسلامي". شارك في تنظيم الدورة، التي استضافتها تركيا، جامعة الملك عبد العزيز إلى جانب كل من البنك الإسلامي للتنمية ومركز أنقرة. كان المؤتمر بمثابة منبر للحوار والنقاش بين واضعي السياسات والأكاديميين والباحثين وطلاب الدراسات العليا، والممارسين، وبحث مشاكل النمو الاقتصادي الشامل واستقرار الاقتصاد الكلي من منظور الاقتصاد والمالية الإسلامية.

57- وفي نفس السياق، تواصل الأمانة العامة متابعة نتائج اجتماعات البنوك المركزية وسلطات النقد في الدول الأعضاء في المنظمة والتي ستعقد دورتيها لعامي 2013 و2014 في المملكة العربية السعودية وجمهورية اندونيسيا على التوالي. كما تعمل على إبراز نشاطات منتدى منظمة التعاون الإسلامي للأسواق المالية وكذا نشاطات منتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال في إطار تغطيتها لفعاليات المنظمة، ومواصلة تشجيع السلطات ذات الصلة في الدول الأعضاء للمشاركة في مختلف برامج بناء القدرات التي ينظمها مركز أنقرة في هذا المجال.

ب- الدورة الثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي

58- نظم كل من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية الدورة الثالثة للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي في أنقرة، بتركيا خلال الفترة من 10 – 12 أبريل 2013. جدد اللقاء عضوية الأعضاء الحاليين لمكتب اللجنة الإحصائية لفترة ولاية أخرى تغطي 2013–2014. بعد ذلك، استعرض الاجتماع تقارير لجان الخبراء الفنية الخمس حول أنشطتها:

1) الخدمات المصرفية الإسلامية والإحصاءات المالية؛ 2) خطة العمل التنفيذية لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي على المدى القصير والمتوسط والطويل؛ 3) التفاصيل الإجرائية لبرنامج الاعتماد للعاملين في مجال الإحصاء في الدول الأعضاء في المنظمة؛ 4) القضايا ذات الصلة بالنوع؛ و 5) تجارب وممارسات الدول الأعضاء ذات الصلة بتعداد السكان. كما شهدت الدورة إلقاء عروض من وفود البلدان والمنظمات الدولية عن إحصاءات العمل؛ ومبادرة البيانات المفتوحة؛ دور المكتب الوطني للإحصاءات في قياس التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة

59- بعد استعراض تقارير اللجان الفنية للخبراء والعروض، انصبت المناقشات على ضرورة التركيز بشكل أكبر على تنفيذ قرارات اللجنة الإحصائية لمنظمة التعاون الإسلامي من خلال تعزيز التواصل بين المكاتب الإحصائية الوطنية والاستخدام الفعال للموارد المتاحة. وتم التأكيد على ضرورة تفعيل الرؤية الاستراتيجية للجنة الإحصائية، وكذلك معالجة مسألة بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية لإنتاج البيانات والإحصاءات المطلوبة. وفي ختام المداولات، اتخذ الاجتماع قرارات بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال.

سابعا: دور القطاع الخاص

60- واصلت الأمانة العامة لتنسيق مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومع المؤسسات الأخرى ذات الصلة في إطار جهودها الرامية إلى إيلاء الاهتمام لدور القطاع الخاص في نشاطات المنظمة. ودفعت الحاجة إلى دعم تشغيل الشباب الذي يشكل أبرز مكون من مكونات استراتيجيات المنظمة للتخفيف من وطأة الفقر إلى إنشاء شبكة منظمة التعاون الإسلامي لمراكز احتضان الشركات والتكنولوجيا، و وبناء قاعدة بيانات المستثمرين الملائكيين في مجال الأعمال في الدول الأعضاء في المنظمة.

61- ومن بين البرامج الأخرى التي تشرك القطاع الخاص اتحاد منظمة التعاون الإسلامي للصناعات الزراعية الغذائية المقترح إنشاؤه، والذي يرمي إلى توحيد جهود أصحاب المصلحة في القطاعين الخاص والعام لتشجيع الصناعات الزراعية في إطار نهجٍ يقوم على سلسلة القيمة في مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وفي هذا السياق، عقد في

مسقط بسلطنة عمان يوم 14 مايو 2013 الاجتماع الأول لأصحاب المصلحة حول إنشاء المؤسسة المقترحة، وذلك على هامش المعرض السادس للأعمال الزراعية الذي عقد في مسقط بسلطنة عمان في الفترة من 13 إلى 16 مايو 2013. وأخذ الاجتماع علما بمشروع النظام الأساسي لمؤسسة الصناعات الزراعية وأعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي تمكنت من الإدلاء بآرائها بشأن المشروع وتوجيه مراسلات أخرى حول نفس الموضوع.

62- تسجل أنشطة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، باعتبارها ممثلا بارزا للقطاع الخاص، حضورا متميزا في برامج بناء القدرات وتطوير الأعمال الحرة وإضافة القيمة ودعم المشاريع الصغرى والمتوسطة في الدول الأعضاء في المنظمة. وتعمل الغرفة كذلك بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة في مجال تشجيع المنتجات الحلال، والقضايا ذات الصلة بالأخلاق ومراقبة الجودة. وتغطي الغرفة الإسلامية قطاعات مختلفة ، إلا أن التركيز النهائي للكل ينصب على تشجيع مزيد من التعاون بين بلدان المنظمة من خلال القطاع الخاص.

63- عقدت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة الاجتماع السادس عشر لمجلس مدرائها والجمعية العمومية التاسعة والعشرين في الدوحة بقطر يومي 24 و25 أبريل 2013 تم خلالها إعادة انتخاب سعادة الشيخ صالح كامل رئيسا للغرفة لولاية جديدة (2013–2017) ووافق مجلس المدراء على تعديل الفقرة الثانية من المادة الحادية والعشرون للنظام الأساسي للغرفة لتنص على انتخاب رئيس الغرفة لفترتين رئاسيتين مدة كل منهما أربع سنوات. وهكذا، تكون فترة ولاية رئيس الغرفة وأعضاء مجلسها أربع سنوات قابلة للتمديد لمرات غير محددة.

اجتماعات القطاع الخاص:

64- عقدت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة الدورة الرابعة عشرة لاجتماع القطاع الخاص في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة من 24 إلى 26 أبريل 2011. ومن أهم التوصيات التي صدرت عن الاجتماع عقد فعالية للتوعية بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي (TPS–OIC) لفائدة مؤسسات القطاع الخاص في الخرطوم بالسودان في تاريخ سيحدد لاحقاً. ومن المقرر عقد الاجتماع الخامس عشر للقطاع الخاص في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفترة من 27 إلى 29 أكتوبر 2013.

الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر

65- أعلنت منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر في مراسلة حديثة عن إطلاقها مبادرتين مستقبلاً، ويتعلق الأمر بمذكرة تفاهم مع الاتحاد التركي لبناء السفن (GISBIR)، هدفها توسيع العلاقات بين المؤسستين؛ وتوقيع مذكرة تفاهم مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في الإسكندرية. وستعود نشاطات التعاون هذه على منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر بمنفعة جمة في مجال الدراسات البحرية والتدريب وصياغة دراسات الجدوى لبناء أنواع مختلفة من السفن.

ثامنا: البرامج الإنمائية الخاصة لمنظمة التعاون الإسلامي

أ- **الشطر الثاني من البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا**

66- تم استكمال مرحلة الموافقة على البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا في نوفمبر 2012. وبلغ مستوى التزامات مجموعة البنك الإسلامي تجاه البرنامج 5 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة 25% على التعهد الأولي للمجموعة. كما تم حشد مبلغ 7 مليار دولار أمريكي من وكالات أخرى للتنمية لفائدة عدد من المشاريع في إطار البرنامج. وهكذا، تمت الموافقة على تمويل 480 مشروعا في إطار البرنامج في 22 بلدا من البلدان الأفريقية الأعضاء. وتتعلق أغلب المشاريع بمجالات البنيات الأساسية والزراعة والصناعة والتربية والصحة والقطاعات المالية.

67- وتجدر الإشارة إلى أنه بالانتهاء من تنفيذ جميع المشاريع في إطار البرنامج، سيكون قد حقق النتائج التالية:

- تطوير وشق ما مجموعه 2500 كلم من الطرق في 13 بلدا من بلدان المنظمة الأعضاء.
- إنشاء مطارين جديدين في السنغال والسودان.
- توليد 900 ميغاوات من الكهرباء في 6 دول أعضاء في المنظمة.
- إنشاء 700 كلم من خطوط الكهرباء وزيادة استفادة 40000 من الأسر المعيشية من الطاقة في 3 بلدان أعضاء في المنظمة.
- مد 1477 كلم من الألياف البصرية.
- إنتاج 200000 متر مكعب من المياه النقية يوميا.
- تزويد أزيد من 50000 من الأسر المعيشية بالمياه النقية.

- بناء وتجهيز 325 مدرسة أولية وثانية جديدة، تضم ما مجموعه 1000 قاعة دراسية.
- ترقية وبناء 11 مستشفى و123 عيادة ومراكز صحية ووحدات الرعاية الصحية الأولية.
- استصلاح وزراعة ما يفوق 800000 هكتار من الأراضي.
- إنشاء من 8 إلى 10 احتياطيات للحبوب.
- تطوير وبناء 5 او 6 مختبرات للبحوث حول البذور والتربة، من بين مختبرات أخرى.

68- شددت الدول الأعضاء على ضرورة صياغة برنامج خلف للدول الأعضاء (البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا – 2) من أجل إدامة التقدم الذي تحقق خلال تنفيذ النسخة الأولى من البرنامج.

ب- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

69- قام صندوق التضامن الإسلامي للتنمية بعدد من التدخلات الهادفة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل والتقليص من نسبة الأمية والقضاء على الأمراض المعدية والأوبئة مثل الملاريا والسل والإيدز في الدول الأعضاء. ويعمل الصندوق حاليا على صياغة إستراتيجية ثانية (2013 – 2015) وفق المحاور الرئيسية في الدول الأعضاء المتمثلة في التخفيف من حدة الفقر والبرامج الخاصة مثل تشغيل الشباب.

70- خصص صندوق التضامن الإسلامي للتنمية منذ إنشائه إلى اليوم حوالي 1.64 مليار دولار للمشاريع الـ 43 في مختلف القطاعات في ثمانين وعشرين من الدول الأعضاء. وبلغ حجم المساهمات المعلنة في الصندوق إلى غاية 20 فبراير 2013 ما مجموعه 2.68 مليار دولار أعلنت عنها أربعة وأربعون دولة (1.68 مليار دولار)، والبنك الإسلامي للتنمية (1.0 مليار دولار). أما إجمالي المساهمات المحصلة إلى اليوم فبلغ 1.75 مليار دولار، منها 500 مليار دولار سددها البنك الإسلامي للتنمية وباقي الدول الأعضاء.

71- وفي إطار شق السكن من برنامج التخفيف من حدة الفقر، واصل الصندوق تطوير برنامج القرى المستدامة بالتعاون مع معهد الأرض في جامعة كولومبيا ومركز أهداف التنمية للألفية في نيروبي والبنك العربي للتنمية في أفريقيا والهلال الأحمر القطري وغيرهم من الشركاء. كما تواصل الأمانة العامة من جانبها التعاون مع مختبر عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر لتنفيذ مختلف برامج المنظمة ومشاريعها في مجالات القضاء على الفقر والخدمات الاجتماعية، وذلك بهدف تحديد ميادين للتبادل الفني المحتمل مع الدول الأعضاء في الوقت المناسب. وقد تم إطلاق برنامج القرى المستدامة في تشاد وغرب دارفور. وبلغت اعتمادات البرنامج 120 مليون دولار على شكل قرض ومنح صغيرة. ويشتغل الصندوق حاليا على المجموعة الموالية من البلدان في البرنامج، بما فيها جمهورية قرغيزستان وموزمبيق.

72- وافق الصندوق إلى اليوم على تمويل خمسة مشاريع في إطار برنامج محو الأمية المهنية (VOLIP) بمبلغ تراكمي قدره 32.61 مليون دولار أمريكي، فيما مول البنك الإسلامي للتنمية 20.4 مليون دولار من أصل إجمالي التكلفة البالغ 71.30 مليون دولار. ويمثل التمويل المشترك لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية حوالي 53% من مبلغ 100 مليون دولار المستهدف بحلول فبراير 2013. ويبلغ إجمالي التمويل المقدم من الصندوق والبنك في إطار برنامج التمويل الأصغر إلى اليوم 58.48 مليون، أي 58% من مبلغ 100 مليون المستهدف بحلول فبراير 2013

73- وفي نفس السياق يشتغل الصندوق حالياً على ثلاثة مشاريع جديدة وهي التعليم الأساسي للفقراء والطاقة المتجددة للفقراء ومبادرة المقاولة الاجتماعية، إذ يعمل على وضع تصورات هذه البرامج. كما يأمل الصندوق على إنشاء صناديق استئمانية خاصة بالفقر تحت مظلته. وتهدف هذه الصناديق إلى تمويل عملية توفير الخدمات الأساسية للفقراء مثل التعليم الأولي والخدمات الصحية الأولية والتمويل متناهي الصغر والزراعة والتنمية وتوفير الطاقة للفقراء والإغاثة الطارئة وبناء قدرات المؤسسات.

تاسعاً: التعاون مع المنظمات الإقليمية

74- عملاً بأحكام برنامج العمل العشري ذات الصلة والتي تنص على حتمية خلق تعاون وثيق مع المنظمات دون الإقليمية، كثفت الأمانة العامة اتصالاتها مع المنظمات دون الإقليمية على النحو التالي:

أ- الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (الإيغاد)

75- بعد توقيع مذكرة التفاهم بين المنظمة والإيغاد خلال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في جيبوتي، حضرت الأمانة العامة الاجتماع الأول للجمعية العامة الذي عقدته الإيغاد في أديس أبابا في إثيوبيا يومي 23 و24 فبراير 2013. وشكل هذا الحدث أرضية جيدة لتقييم البلدان الأعضاء في الإيغاد وشركاء التنمية مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية ومصرف (KfW) والبنك الإفريقي للتنمية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر وغيرها من أصحاب المصلحة حول برامج المنظمة ومشاريعها الجارية في مجال الزراعة والأمن الغذائي.

76- وتشمل مجالات التعاون المحتمل بين المنظمة والإيغاد والتي تم تحديدها مع مواجهة انعدام الأمن الغذائي وتعزيز البحث الزراعي ومحاربة زحف الرمال في الدول الأعضاء.

ب- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)

77- حضرت الأمانة العامة القمة الثانية والأربعون لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عقدت في ياموسوكرو في كوت ديفوار يومي 27 و28 فبراير 2013. وشكل هذا الحدث فرصة جيدة للطرفين لتحديد مجالات التعاون وتسريع توقيع مذكرة التفاهم المقترحة بين المؤسستين. وترمي مذكرة التفاهم إلى زيادة الاتصالات بين المنظمتين في المشاريع المشتركة ذات الأولوية مثل التجارة (نظام الأفضلية التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي والسياحة والزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي وتطوير البنية الأساسية والسياسات المالية والنقدية وينتظر أن تكون المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا شريكاً استراتيجيا في تنفيذ برنامج منظمة التعاون الإسلامي الإقليمي لغرب أفريقيا في مجال السياحة.

ج) وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق

78- كثفت الأمانة العامة في الآونة الأخيرة من تعاملها مع وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق في تنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد الرابط بين داكار وبورتسودان. وتساهم وكالة نيباد للتخطيط والتنسيق كذلك في وضع جدول زمني من أجل تنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد الرابط بين داكار وبورتسودان. كما تشمل مجالات التعاون المحددة أيضا تنمية الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في الدول الأعضاء المشركة، لاسيما:

عاشرا – التقييم والتوصيات:

التجارة الإسلامية البينية:

79- لقد بات واضحا أن التكتلات الاقتصادية القائمة الشبه الإقليمية غير قادرة على المشاركة في نظام الأفضلية التجارية بسبب القيود الناشئة عن التزاماتها السابقة. وفي هذا الصدد، يتعين اتخاذ تدابير عاجلة لإشراك هذه الدول على نحو أكثر إيجابية. إن طلب الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بتقييم أثر الانضمام إلى نظام الأفضلية التجارية ينبغي أن يتم بالتركيز على الفوائد التي سوف تتأتى للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وتسري الملاحظة آنفة الذكر أيضا على التعاون في هذا الموضوع مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية من قبيل منظمة التعاون الاقتصادي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والرابطة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وغيرها.

80- وفي ضوء هذه القيود، فإن من الأفضل أن تركز المنظمة على تعزيز التدابير غير التعريفية، فيما تجتهد لتشجيع المزيد من الدول الأعضاء على الإقبال على إطار الامتيازات التعريفية لنظام الأفضلية التجارية. من الآن فصاعدا سيكون دعم الدول الأعضاء مطلوبا من المبادرات والمشاريع الجديدة من قبيل المساعدة من أجل التجارة و نموذج الشباك البيانات الإلكترونية، وتحديث التخليص الجمركي.

81- وهناك حاجة إلى مواصلة المشاورات الرفيعة المستوى الحالية مع الدول الأعضاء للانضمام إلى نظام الأفضلية التجارية للمنظمة بما فيها التكتلات الاقتصادية الإقليمية، لاسيما خلال لقاءات الأمين العام مع كبار صانعي السياسة. .

82- وإذ نثنى على التدخلات الهائلة في مجال تمويل التجارة التي قامت بها المنظمة الدولية لتمويل التجارة، والمنظمة الدولية الإسلامية لتمويل القطاع الخاص والمنظمة الدولية الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات، إلا أنه من الواضح أن الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمؤسسات المجتمعية تحتاج إلى معلومات أفضل عن مجموعة المشاريع والأنشطة التي تمولها هذه المؤسسات. وفي هذا الصدد، يتعين نشر قائمة توضيحية على نطاق واسع تضم المشاريع السابقة والجارية لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وتوزع على الدول الأعضاء في المنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المستخدمة ذات الصلة.

خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للقطن:

83- حتى الآن لم تنجح الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة مختلف مراكز التميز في جانب البحث والتطوير من خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي للقطن. المشروع الذي قدمه السنغال يتوفر على المؤهلات التي يمكن بفضلها زيادة أهمية هذه المراكز في كافة مراحل تصنيع القطن. لذلك يتحتم على الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل، بما فيها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي أن تنظر في تمويل هذه المشاريع المتعلقة بالبحث والتطوير دعما لخطة عمل المنظمة للقطن.

84- كما ينبغي التعجيل دون مزيد من التأخير بالنظر في أمر إنشاء بنك الجينات و إنشاء الشبكة الفنية بين مؤسسات البحث تحت رعاية مراكز التميز.

مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد الرابط بين داكار وبورتسودان:

85- يتعين استثمار التطور الإيجابي الحاصل في مشروع منظمة التعاون الإسلامي لخط السكة الحديد الرابط بين داكار وبورتسودان كما هو واضح في الانتهاء من إعداد دراسات الجدوى الأولية، ومن الدعم الفني المقدم من منظمة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للإسراع في تنفيذ هذا المشروع.

86- ونهيب هنا بالدول الأعضاء المشاركة إلى الرد على رسالة من الأمانة العامة بشأن الحاجة إلى تقديم الوثائق ذات الصلة بالمقطع القطري من خط السكة الحديد للمزيد من العمل فيما تجري الاستعدادات النهائية لعقد مؤتمر للمانحين بشأن هذا المشروع.

تنمية قطاع السياحة:

87- وعلى الرغم من العديد من الرسائل التذكيرية المرسلة إلى الدول الأعضاء المشاركة في المشروع الإقليمي حول التنمية المستدامة للسياحة في الشبكة العابرة للحدود للمنتزهات والمناطق المحمية في غرب أفريقيا، إلا أنها لم تأت برد إيجابي على طلب إعادة تصميم مشاريعها على نحو يجعلها قابلة للتمويل من البنوك.

88- ويتعين النظر بجد في عرض منظمة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مساعدة الدول الأعضاء المشاركة في المشروع الإقليمي بشأن التنمية المستدامة للسياحة على الشبكة العابرة للحدود من المنتزهات والمناطق المحمية في غرب أفريقيا لإعادة صياغة المقاطع القطرية من أجل تسهيل تعبئة الأموال اللازمة لتنفيذ المشروع.

89- الدول الأعضاء مدعوة إلى انتهاز هذه الفرصة لإعادة صياغة مشاريعها من أجل تعزيز فرص التمويل من الجهات المانحة الإقليمية والدولية.

دور القطاع الخاص:

90- لقد كانت الحاجة إلى متابعة القرارات ذات الصلة حول تبادل القوى العاملة، والتعاون الفني، الباعث على الاتصالات التي أجرتها الأمانة العامة لإنشاء شبكة من حاضنات المؤسسات التجارية والتكنولوجيا و قاعدة بيانات حول المستثمرين الملائكيين ومؤسسات رأسمال المخاطر. ومازالت ردود الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية محتشمة حتى الآن.

91- وبغية تيسير انطلاق هذا المشروع، ندعو الدول الأعضاء إلى تقديم ملاحظاتها إلى الأمانة العامة دون مزيد من التأخير.

برامج التنمية الإقليمية:

92- في انتظار ذلك، وفيما يكون البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا اللاحق قيد الإعداد، هو فإنه لن يكون من غير المناسب النظر في تمديد القائمة سنة أو سنتين حتى يتسنى المحافظة على استمرارية الزخم والإنجازات المحمودة التي تحققت في إطار البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا. وينبغي التأكيد على توسيع محور تنمية رأس المال البشري في البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا ليشمل التدخلات الإقليمية في شكل مشاريع عبر الحدود.

93- أعرب معمل عبد اللطيف جميل لمحاربة الفقر عن استعداده للتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي إلى تقديم متابعة تستند إلى دليل لمشاريع التخفيف من وطأة الفقر. ولا شك أن

هذا سيعود بالنفع على منظمة التعاون الإسلامي وهي تسعى إلى تحسين التكلفة مقابل مختلف مشاريع تخفيف الفقر في إطار صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

94- وينبغي تشجيع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية على تطوير علاقات العمل والشراكة مع معمل عبد اللطيف جميل لمحاربة الفقر لتحقيق لتعاون المؤسسي المناسب لتنفيذ البرامج والمشاريع، مثل التعاون القائم مع معهد الأرض بجامعة كولومبيا.

الأمانة العامة

منظمة التعاون الإسلامي

10 **أكتوبر 2013**

<MD/2013/ECO(COMCEC-FC-29-REP 29-4-13)>JA

MEMBER STATES THAT SIGNED /RATIFIEDTHE TPS-OIC AGREEMENTS *(As of 30 June 2013)*								
No.	**Member States**	**Framework Agreement**		**PRETAS**		**TPS-OIC Rules of Origin**		**Submission of the Documents**
		Signed	**Ratified**	**Signed**	**Ratified**	**Signed**	**Ratified**	
1	Bahrain	√	√	√	√	---	---	√
2	**Bangladesh**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
3	Burkina Faso	√	---	√	---	√	---	
4	Benin	√	---	√	---	√	---	
5	Cameroon	√	√	√	---	√	---	
6	Chad	√	---	---	----	---	---	
7	Comoros	√	---	√	---	√	---	
8	Cot d'Ivoire	√	---	√	---	√	---	
9	Djibouti	√	√	√	---	√	---	
10	Egypt	√	√	√	---	---	---	
11	Gabon	√	√	---	---	---	---	
12	Gambia	√	√	√	√	√	√	
13	Guinea	√	√	√	---	√	---	
14	Guinea-Bissau	√	---	√	---	√	---	
15	Indonesia	√	√	√	---	√	---	
16	Iran	√	√	√	√	√	√	
17	Iraq	√	√	---	---	---	---	
18	**Jordan**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
19	Kuwait	√	√	√	---	√	---	√
20	Lebanon	√	√	---	---	---	---	
21	Libya	√	√	---	---	---	---	
22	**Malaysia**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
23	Maldives	√	√	---	---	---	---	
24	Mauritania	√	---	√	---	√	---	
25	Morocco	√	√	√	√	√	√	
26	Niger	---	---	√	---	√	---	
27	Nigeria	√	---	√	---	√	---	
28	**Oman**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
29	**Pakistan**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
30	Palestine	√	√	√	√	√	√	
31	**Qatar**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
32	**Saudi Arabia**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
33	Senegal	√	√	---	---	---	---	
34	Sierra Leone	√	---	√	---	√	---	
35	Somalia	√	√	√	√	√	√	
36	Sudan	√	---	√	---	√	---	
37	**Syria**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
38	Tunisia	√	√	√	---	√	---	
39	**Turkey**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
40	**UAE**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**	**√**
41	Uganda	√	√	---	---	---	---	
		40	**30**	**33**	**16**	**31**	**15**	**12**